المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين
The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)
عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن
Member of TAG-Foundation

مجلة المجمع

كانون ثاني ٢٠٢١ – الإصدار ٧٤

بوابتك إلى المحاسبة والتدقيق وقواعد السلوك المهني

العالم الى أين – قناة روسيا اليوم

رئيس التحرير : سالم العوري
إعداد : سمر فليفل
مراجعة وتدقيق : سعادة الأستاذ حسن ابو نعمة
تصميم : قسم التصميم في مجموعة طلال أبوغزاله

في هذا العدد:-

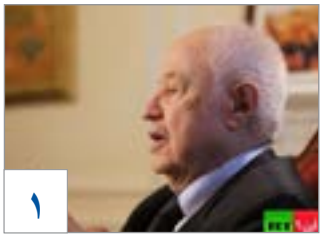
١

العالم إلى أين

- حصاد ٢٠٢٠ مع المفكر أبوغزاله.. من الحديث عن الحرب بين أمريكا والصين وحتى الكساد الأكبر.. ماذا تحقق؟

٢

أبوغزاله: التغيير ضرورة لتحقيق ثورة المعرفة في جميع القطاعات بما فيها المحاسبة

٣

جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) تعقد اجتماعها الإداري إلكترونياً

٣

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يصدر الخطة التدريبية الإلكترونية للنصف الأول من عام ٢٠٢١

٤

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يعلن نتائج مؤهل IACPA - دورة ديسمبر/ كانون أول ٢٠٢٠

٤

محاسبة البيئة والمسؤولية الاجتماعية، بقلم الدكتور محمد عبد الله صوان، عضو مجلس إدارة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين

٧

مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي يرفع معايير إدارة الجودة

٧

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يصدر إرشادات عن الأدوات المالية الخاصة بالقطاع العام

٨

الاتحاد الدولي للمحاسبين يصدر مواد داعمة لمعيار دولي جديد

العالم إلى أين

حصاد ٢٠٢٠ مع المفكر أبوغزاله.. من الحديث عن الحرب بين أمريكا والصين وحتى الكساد الأكبر.. ماذا تحقق؟

استعرض المفكر الاقتصادي، طلال أبوغزاله، في آخر حلقة من برنامج «العالم إلى أين؟» أحداث عام ٢٠٢٠، الذي شهد أزمات مختلفة، وكان المفكر قد توقع قبل سنوات أن يكون ٢٠٢٠ عام الأزمات.

وتحدث المفكر الاقتصادي عن توقعاته لعام ٢٠٢٠، والتي كان قد أعلن عنها في وقت سابق، ومنها حدوث كساد كبير في ٢٠٢٠ ووقوع احتكاك عسكري بين الصين والولايات المتحدة.

للاطلاع على المقابلة بالكامل الرجاء الضغط هنا

خلال المؤتمر الدولي الثاني لكلية الإدارة ـ جامعة الدلتا
أبوغزاله: التغيير ضرورة لتحقيق ثورة المعرفة في جميع القطاعات بما فيها المحاسبة

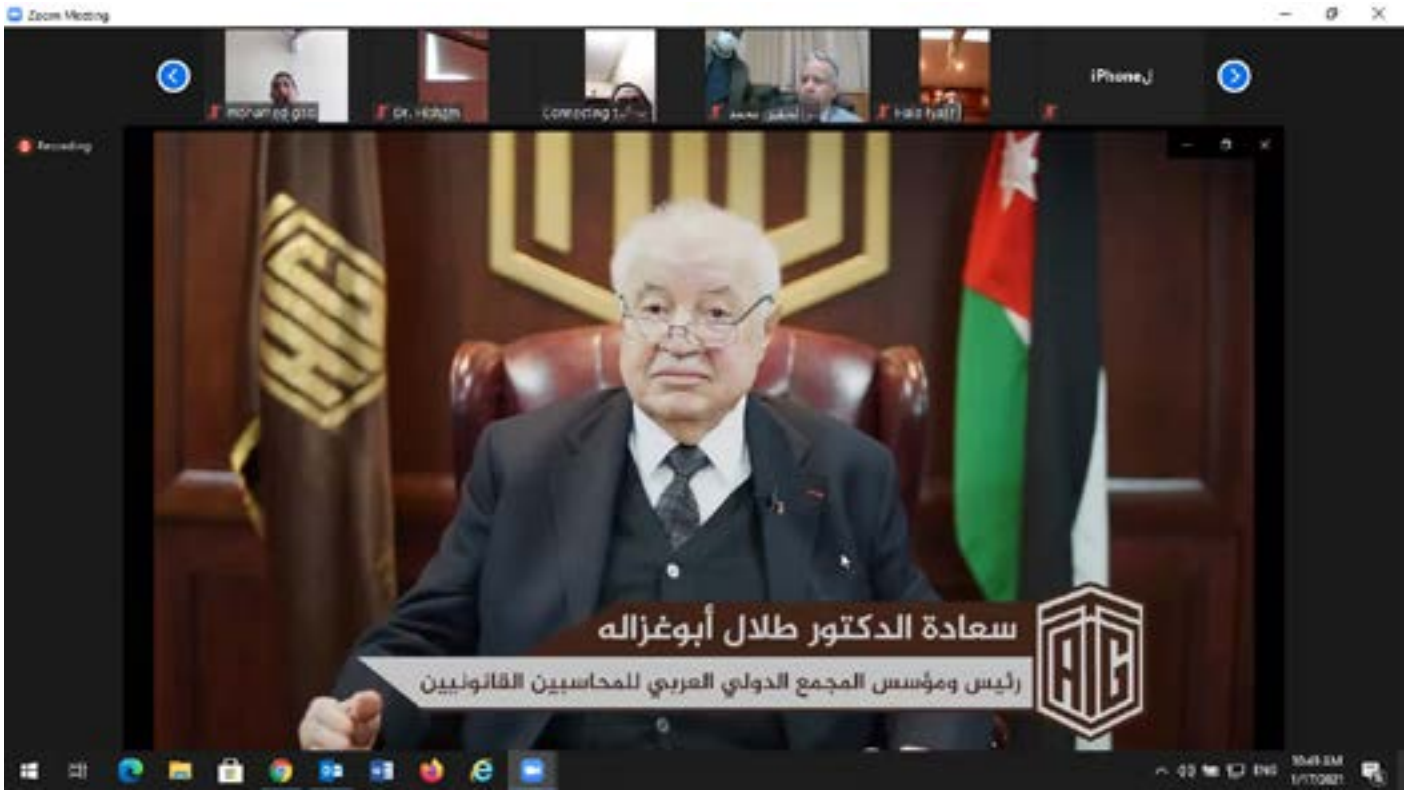

عمان – أكد سعادة الدكتور طلال أبوغزاله، رئيس ومؤسس المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، رئيس ومؤسس «طلال أبوغزاله العالمية» أن تقنية المعلومات هي أداة صنع المستقبل، وأن التغيير ضرورة لتحقيق ثورة المعرفة في جميع القطاعات بما فيها المحاسبة.

وأضاف خلال مشاركته في فعاليات المؤتمر الدولي الثاني لكلية الإدارة-جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا، الذي عقد رقميا، «إن المحاسبين في الوطن العربي أمام تحدٍ كبير لتطوير مهنة المحاسبة والتدقيق لتتحول مهنة التدقيق من مهنة خاصة بمراجعة السجلات المحاسبية والتأكد من صحة البيانات المالية إلى أداة تستخدم في اتخاذ القرارات الاقتصادية المستقبلية».

وعقد المؤتمر بعنوان «التحديات المالية والإدارية لجائحة كورونا ودور تقنيات المعرفة»، تحت رعاية الأستاذ الدكتور خالد عبد الغفار وزير التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، والدكتور محمد ربيع ناصر رئيس مجلس أمناء الجامعة، والاستاذ الدكتور يحيى المشد -رئيس الجامعة.

وتحدث أبوغزاله عن أثر تأثير جائحة كورونا على شركات الأعمال، وسبل تفعيل دور التحول الرقمي في عالمنا العربي. وبين أن «أبوغزاله العالمية» تعمل على تطوير برنامج تدقيق إلكتروني، بحيث يستطيع هذا البرنامج دراسة وتحليل جميع البيانات المالية والمحاسبية المدخلة له، ومن ثم إعطاء نتائج فعلية وواقعية قابلة للتطبيق ويتم بموجبها اتخاذ قرارات اقتصادية هامة تساعد في تطوير وتصحيح مسار البيانات المالية.

وخلال المؤتمر ناقش المشاركون عدة محاور أبرزها التحديات المالية والإدارية لجائحة كورونا ودور تقنيات المعرفة. وخرج المشاركون بعدة توصيات منها تتبني الإدارات التنظيمية الحديثة خططا تحويلية تهدف إلى تصميم عمليات وإجراءات أكثر مرونة، بالإضافة إلى الاستثمار المعرفي والمادي في تطوير مناهج الإدارة الإلكترونية.

جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) تعقد اجتماعها السنوي رقميا

عمّان - عقدت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) اجتماعها السنوي للهيئة الإدارية برئاسة الأستاذ سعيد سليمان نائب رئيس الهيئة الإدارية، رقميا تماشيا مع الأوضاع الراهنة جراء جائحة كورونا.

وأكد سليمان أن الجمعية تسعى دوما إلى مواكبة مختلف التطورات، واستمرارها في تقديم خدماتها لجميع المهنيين، من خلال الأنظمة الإلكترونية التي تمتلكها، والتي تتيح العمل عن بعد كنظام التدريب الرقمي ومجموعة الإصدارات والمناهج المهنية الرقمية التي تصدرها الجمعية.

وخلال الاجتماع تم استعراض الميزانية العمومية والموازنة التقديرية، وتم التصويت عليهما بالموافقة، كما تم استعراض التقرير السنوي لسنة ٢٠١٩ و٢٠٢٠ والخدمات والنشاطات التي تم تقديمها خلال ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

كما تم عرض خطة تطوير خدمات الجمعية لعام ٢٠٢١، واتفاقيات التعاون الجديدة، والتي تمت مع عدد من الجهات الرسمية والجامعات والمؤسسات التدريبية، بالإضافة إلى عرض المؤتمرات والندوات وورش العمل والمعارض الوظيفية التي عقدتها الجمعية وشاركت بها.

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يصدر الخطة التدريبية الإلكترونية للنصف الأول من عام ٢٠٢١

عمّان - أصدر المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين الخطة التدريبية الإلكترونية للنصف الأول من عام ٢٠٢١، والتي أعدها وفقاً للاحتياجات التدريبية في السوق المحلي والإقليمي.

وتحتوي الخطة على مجموعة من الدورات التأهيلية للشهادات المهنية الصادرة عن الجمعيات والشهادات الدولية، كما تم إضافة مجموعة من الدورات المتخصصة لتطوير القدرات في مجال المحاسبة والتدقيق والمواضيع ذات العلاقة.

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يعلن نتائج مؤهل IACPA - دورة ديسمبر/ كانون أول ٢٠٢٠

عمّان - أعلن المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) نتائج امتحانات مؤهل «محاسب دولي عربي قانوني معتمد (IACPA)» لدورة ديسمبر/ كانون أول ٢٠٢٠.

وبين المدير التنفيذي للمجمع الأستاذ سالم العوري أن تصحيح أوراق الامتحانات وتدقيقها تم من قبل لجنة متخصصة مكونة من نخبة من الخبراء والمهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة والتدقيق والاقتصاد والإدارة المالية والتشريعات.

وتعقد امتحانات مؤهل (IACPA) مرتين خلال العام في شهري يونيو وديسمبر في ٣٥ مركزاً موزعاً في أنحاء الوطن العربي، حيث يتقدم الطلاب للامتحان في أربع أوراق وهي الاقتصاد والتمويل، والمحاسبة، والتدقيق، والتشريعات.

وتم تطوير منهاج مؤهل (IACPA) بناءً على المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق، بمشاركة خبراء من المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، حيث حاز المؤهل على اعتماد مجموعة من الدول العربية لممارسة مهنة التدقيق لأغراض الترخيص لمزاولة مهنة المحاسبة القانونية منها الأردن، والإمارات العربية المتحدة، واليمن، وسوريا، ولبنان، والسودان، وقطر، وإقليم كردستان (العراق).

محاسبة البيئة والمسؤولية الاجتماعية

بقلم الدكتور محمد عبد الله صوان

عضو مجلس إدارة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين

لم تحظَ محاسبة البيئة بالقدر الكافي، والأهمية التي تستحقها من الجهات العلمية، بالرغم من دورها الكبير في حماية البيئة، والمحافظة على مناخ صحي خالٍ من الأمراض، بحيث ينعكس ذلك على تقليص التكاليف والخسائر التي تتحملها الحكومات سنويا، بسبب غياب المهتمين بمحاسبة البيئة، وللأسف يتم كل ذلك في الوقت الذي يتحدث العالم بأسرة عن الاستدامة وعن دورها في الحفاظ على الدخل القومي وعلى البيئة.

لذلك انسجاما مع رؤيتها، عملت حكومة دبي ومن خلال قطاعات العمل فيها، على وضع خططها المتنوعة لبناء وترسيخ مشاريع البنية التحتية ، والوصول الى مجتمع خالي من الأمراض يتمتع بالصحة والسلامة العامة، وبأرض تم تحويلها من بقعة صحراوية إلى مساحات خضراء تغطي مساحات كبيرة من الإمارة، لتتعانق مع مشاريع بيئية خضراء أخرى، مثل مشروع مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية (وقود المستقبل)، ليصب كل ذلك في جهود الحكومة ومواجهه تحديات تغيير المناخ العالمي والحفاظ على البيئة، وفي نفس الوقت المساهمة في قراءة الأثر الاقتصادي لمستقبل الامارة.

لذلك عندما نتكلم عن المحاسبة البيئية، يعني أننا نتكلم عن علاقة تربط البيئة بالاقتصاد والبنية التحتية والكوارث الطبيعية ومخاطر التلوث والأوبئة التي يشهدها العالم، وتأثير كل ذلك على صحة الإنسان والمجتمع من ناحية وعلى مدخرات وثروات الإمارة من ناحية أخرى، حيث لا يحق لأي فرد أو جهة (منشأة كانت أم مصنع) أن تعبث وتلحق الضرر في موضوع البيئة.

من هنا بدأت فكرة اهتمام حكومة دبي في قياس الأثر المحاسبي البيئي والمسؤولية الاجتماعية البيئية لتكريس مفهوم الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة المنشودة، والتي تخدم أجيال المستقبل وتبث فيهم روح التحدي وتغرس في نفوسهم مفاهيم تنويع مصادر الطاقة المستدامة وبناء اقتصاد وطني برأس مال بشري، حيث أولت الحكومة عملية حساب التكلفة البيئية للأعمال التي تقوم بها سواء في مبادرة تخفيض نفقات الطاقة والمياه لتقليل البصمة الكربونية البيئية ومن خلال استخدام الألواح الشمسية أو إعادة تأهيل المباني الحكومية، أو إعادة استخدام المياه ومعالجتها، أو إنشاء الحدائق وخدمتها والاهتمام بالمزارع وتشجيع أصحابها، وتنفيذ مشروعات صناعية وخدمية ذات المنتج الأخضر ومنحها درجة كبيرة من الأهمية.

ولا يعني ذلك أن تقوم الحكومة بترجمة حساب التكلفة البيئية إلى أرقام مالية مباشرة أو بشكل موازنة مشاريع بقدر أن يتم قياس الآثار المستقبلية المحققة كعائد في المستقبل ولخدمة الأجيال القادمة، مثل بناء شبكة طرق آمنة تحد من الإصابات (تخفيض في تكاليف العلاج) وإهدار ممتلكات تمثل جزء من الدخل القومي (إطالة عمر وسائل النقل) وشبكة صرف صحي وبيئة نظيفة ومساحات خضراء وإدارة متكاملة للنفايات والبيئة وإنشاء الحدائق وزراعة الأشجار. كل ذلك من أجل مواكبة توسعات المستقبل وحفظ حق الأجيال القادمة في العيش الرغيد، وضمان التنمية والاستدامة المطلوبة.

وهنا يجب الإشارة إلى أن الاهتمام بالمحاسبة البيئية ليست مقصورة على بلد أو منطقة محددة، بل الجميع يتحمل التكلفة البيئية (تكلفة تلويث البيئة) حيث لا يقتصر أثر ذلك على بيئة محددة أو بلد محدد، بل يصل ليغطي العالم كله، ومثال على ذلك الكوارث الطبيعية والسيول، وتأثير ثقب الأوزون وارتفاع درجة حرارة الأرض وتآكل الغابات الاستوائية واستهلاك موارد المياه العذبة والبترول كلها تصيب العالم أجمع، وللأسف الدول النامية الأكثر حاجة وتجدها الأقل اهتماما بالمحاسبة البيئية، رغم أنها الأكثر تضررا من تلوث البيئة واستهلاك الموارد الطبيعية والإسراف في المياه وإضاعة الأراضي الصالحة للزراعة.

في دبي هناك ربط وثيق بين التشريعات والاستدامة والمحاسبة البيئية، حيث تسعى الحكومة ومن خلال إصدارها للقوانين والتشريعات المتعلقة بالرقابة والتفتيش على الصحة العامة وسلامة المجتمع والمحافظة على النباتات والثروات والحد من استهلاك الطاقة في الإمارة والحماية من الممارسات البيئية الخاطئة والتخلص من النفايات بطريقة سليمة والحد من التعدي على الممتلكات الحكومية والتأكيد على أهمية الشراء الأخضر، وتقليل الانبعاثات والضوضاء، وذلك من خلال امتثال الجميع للتشريعات ومعاقبة المخالفين كون ذلك ينعكس سلبا على اقتصاد الإمارة وهدر للمال العام وموازنة الحكومة. لذلك سوف نتكلم في المرة القادمة عن أهمية الإفصاح عن الضرر البيئي والمعالجة المحاسبية والإبلاغ المالي لتكاليف البيئة (محاسبة البيئة) كي يكون هناك تطبيق وإلزام المتسبب في الضرر البيئي بدفع التعويض المناسب عن الضرر الذي تسبب به للآخرين.

هناك ضرورة لبيان كيفية احتساب الضرر البيئي ومعرفة المعالجة المحاسبية لتكاليف البيئة (محاسبة البيئة) وتطبيق العقوبات والغرامات على المتسبب في الضرر البيئي نتيجة الضرر الذي تسبب به للآخرين. وفي الوقت الذي تقوم به حكومة دبي بالإنفاق على أنشطة ومشاريع الحفاظ على البيئة، يجب احتساب تكلفة هذه المساهمة وأخذها بالاعتبار عند صياغة التشريعات والقوانين المنظمة للبيئة، وذلك بهدف الحد من تعدي الغير على البيئة أولا، وبهدف تحديد المسؤولية البيئية والاجتماعية لأصحاب المشروعات والمصانع ثانياً، وفي نفس الوقت مطالبتهم بتخصيص جزء من الأرباح وتحويلها إلى مساهمات تنفق على مشاريع مجتمعية وتغطي جزء من النفقات الحكومية ذات العلاقة بالبيئة.

بالطبع يعتبر البعض البيئة سلاح ذو حدين بالنسبة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة، فالتنمية تعني إقامة المصانع والمشاريع التي تحقق عوائد ضخمة، ولكنها في نفس الوقت تعمل على إيقاع الضرر بالبيئة وإحداث التلوث الذي يحتاج إلى عملية إصلاح تؤثر في الناتج القومي للدول وتستنزف الموارد المالية.

في مجال الصناعة مثلا، فإن الصناعات الغذائية والكيمائية والهندسية وغيرها تدر ثروة على أصحابها، لكنها في نفس الوقت تعتبر مصدرا من مصادر التلوث، نتيجة المخلفات (السائلة أو الأدخنة) التي تلوث الماء والهواء، أو مصدرا للضوضاء الذي يؤثر على الراحة والهدوء والسمع.

وفي مجال الزراعة البيئية، تواجه عملية التنمية واستصلاح الأراضي، وزيادة الرقعة الخضراء، عقبات مثل التوسع العمراني وزيادة عدد السكان، على حساب الأراضي الزراعية، وبعض المناطق تكثر فيها ظاهرة التصحر وملوحة الأرض، بالإضافة إلى قلة الموارد المائية، واستخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، وبالتأكيد تنعكس آثار ذلك على صحة الإنسان وبالتالي على الاقتصاد الوطني.

وفي مجال الطاقة والنقل، يتم الاعتماد على الغاز الطبيعي والكهرباء لمواكبة التقدم التكنولوجي واستخدام وسائل النقل الحديثة (جوي، مائي، بري) والتي ينتج عنها تلوث بيئي مثل انبعاث الغازات الضارة.

حكومة دبي ممثلة في بلدية دبي مثلا، تتحمل ميزانيتها النصيب الأكبر من النفقات البيئية ونفقات البنية التحتية مثل: إنشاء الحدائق العامة وتوسعة الرقعة الخضراء، وبناء شبكات المجاري والصرف الصحي، ومعالجة الغازات وتدوير النفايات والتخلص منها، والمحافظة على البيئة والصحة والسلامة العامة. بالمقابل هناك مسؤولية اجتماعية تلزم أصحاب المشروعات والمصانع بالاشتراك بتحمل المسؤولية وتعويض الحكومة عن الأضرار كونها السبب الرئيسي في ظهور الملوثات.

من هنا نجد أن وجود محاسبة البيئة والحديث عنها في هذا الوقت، يعني قيام الحكومة بمطالبة الشركات وأصحاب المصانع، بتوفير معلومات خاصة بالتأثيرات البيئية لمصانعهم ومشروعاتهم، وإظهار ذلك في نتائج الأعمال والمركز المالي عند إعداد الحسابات الختامية والتقارير المالية عن فترة زمنية معينة، مع بيان مدى مشاركة هذه الشركات وأصحاب المشروعات في مسؤوليتهم البيئية والاجتماعية نحو المجتمع الذي يعيشون فيه، بالإضافة إلى احتساب تكلفة المحافظة على البيئة وحمايتها، واعتبارها تكلفة إنتاج، تؤدي بالنهاية إلى الاعتراف بالتكاليف الاجتماعية، والتي تعد عنصرا هاما في وظيفة المحاسبة.

ولما كانت عملية الحفاظ على البيئة في المحيط الذي نعيش به مطلب الجميع، لا يحق لأي فرد أو منشاة العبث فيه على حساب الآخرين باعتباره حق عام، ومن يحاول ذلك عليه التعويض. وهنا نؤكد على أهمية قياس تكلفة وعائد المحافظة على البيئة، ونؤكد على ضرورة قيام الشركات عند إعداد البيانات المالية الختامية لها بتحميل الفترة المالية بما لها وما عليها من إيرادات ومصروفات ومنها مصاريف على شكل تبرعات للمؤسسات المجتمعية المعنية بالبيئة، أو من خلال دفع الرسوم المقررة عليها من خلال رخصها التجارية وذات الصلة بالبيئة.

وبالتأكيد يصعب قياس الأضرار البيئية ماليا دون معرفة المعالجة المحاسبية لتكاليف البيئة (أحد أهم مكونات المحاسبة البيئية) بحيث تأخذ بالاعتبار حساب تكاليف الأضرار البيئية وتحميل المتسبب

فيها، فالمسؤولية مشتركة بين الحكومة ووزارة الاقتصاد، وجمعية المحاسبيين، لإلزام الشركات والمصانع بضرورة الإفصاح عن سياساتها، وأهدافها، وبرامجها البيئية، وبيان ما هي الأضرار التي قد تلحق بالبيئة، وكيفية معالجتها، وإظهارها بوضوح في تقاريرها المالية، وشرح معايير التدقيق الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، والتي تتطلب من الشركات الإفصاح في تقاريرها المالية عن تأثيراتها، ومبادراتها البيئية، والإبلاغ عن بيانات الغازات المنبعثة سواء لأغراض الالتزام بالتشريعات والقوانين، أو تطوعا منها لإطلاع الجهات الحكومية والمستثمرين والمستهلكين عليها، بحيث تتمتع هذه الإفصاحات بالمصداقية فيما يخص الانبعاثات الدفيئة من الشركات والمصانع، لتمكين الجهات المختصة في اتخاذ القرارات المبنية على أساس المعلومات الواردة في تقاريرها المالية ولخدمة المصلحة العامة.

يصعب قياس الأضرار البيئية ماليا دون معرفة المعالجة المحاسبية لتكاليف البيئة، وتحميل المتسبب لها، فمن حيث الأضرار البيئية هناك تلوث بيئي غير خطير ويمكن التعايش معه، وهناك التلوث الخطر وله آثار سلبية تؤثر على صحة الإنسان وعلى البيئة (مثل مخلفات المصانع)، وهناك التلوث المدمر للبيئة والإنسان معا (مثل الأسلحة الكيميائية والزلازل والبراكين). وقد يكون التلوث واضحا مثل تراكم النفايات، أو يكون على شكل دخان أسود ينبعث من المصانع، أو يصيب المحاصيل الزراعية، وقد يكون أيضا على شكل إزعاج للبشر والكائنات الحية الأخرى، مثل الضجيج المنبعث من حركة المرور أو الطائرات أو الآلات، كل ذلك يمكن اعتباره شكلاً من أشكال التلوث، ولكل شكل تكلفة مختلفة.

هذا الموضع لفت نظر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للإبلاغ، حيث نشر المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين ورقة عمل حول المعالجة المحاسبية والإبلاغ المالي لتكاليف البيئة (محاسبة البيئة)، حيث بينت ورقة العمل أن محاسبة البيئة أصبحت ذات صلة بالمؤسسات التجارية والمنظمات غير المحققة للأرباح والمؤسسات الحكومية مثل البلديات ومؤسسات الدولة، وقد باتت قضية تلوث البيئة تشكل مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية في أنحاء العالم، وأن مسؤولية حماية البيئة وخفض آثار التلوث ومنعها والتخفيف منها مسؤولية مجتمعية يشارك فيها الأفراد والشركات والحكومات.

من المعلوم أن الحسابات الختامية لأي مصنع أو شركة يتم إعدادها وفقا للمعايير المحاسبية، وعلى الإدارة تحميل الفترة المالية بما لها من إيرادات وما عليها من مصاريف، ولما كان الحفاظ على البيئة مكفول بالقوانين ولا يحق لأحد العبث في الحفاظ على البيئة، ومن يحاول ذلك علية دفع التعويض بما يلحقه من ضرر للآخرين، من هنا بدأ الاهتمام لدى الشركات والمصانع ومكاتب تدقيق الحسابات بضرورة وضع التزامات وأخذ احتياطات في القوائم المالية لمواجهة أي التزامات تترتب بسبب الأضرار البيئية والتي قد تدفع على شكل تعويضات لطرف ثالث أو غرامات ومخالفات حكومية. لذلك رأينا في هذا السياق أنه من المفضل الاستعانة بما صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في هذا الشأن، حيث يظهر أن نطاق تطبيق المعايير المحاسبية بحاجة إلى التعرف على محاسبة البيئة والالتزامات البيئية، وعلاقتها بالتكاليف البيئية والتي تشمل تكاليف الإجراءات المتخذة أو المطلوب اتخاذها لإدارة الأضرار البيئية التي تترتب على نشاط مؤسسة ما بطريقة مسؤولة بيئيا، فضلا عن التكاليف الأخرى التي تستدعيها الأهداف والمتطلبات البيئية للمؤسسة، ومن التكاليف البيئية على سبيل المثال لا الحصر (تكاليف التخلص من النفايات وتجنبها والمحافظة على جودة الهواء وتحسينه وتنظيف الزيت المنسكب، وإجراء البحوث في مجال البيئة...الخ).

غالبا ما تشكل الطريقة التي يؤثر بها الأداء البيئي لمؤسسة أو شركة ما على وضعها المالي والطريقة التي يمكن أن تُستخدم بها المعلومات المالية ذات الصلة بهذا الأداء لتقييم المخاطر البيئية وإدارة هذه المخاطر مسائل تشغل المستثمرين وخبرائهم الاستشاريين وكذلك تشغل بال الدائنين، لنضرب مثلا أن تكاليف تأسيس المصنع جميعها ممولة من البنوك مقابل رهن الأرض، وقد تطلب من المصنع إصلاح أخطار بيئية تسبب بها، وقد يكون مبلغ الضرر أكبر من قيمة القرض الأصلي والرهن (بمعنى المصنع قصّر في سداد دين لجهة ما (الحكومة أو تعويض أفراد)، وقد عجز عن ذلك.

نريد أن نصل بذلك إلى أن مدقق الحسابات والمستثمر أو المساهمين في المصانع عليهم إعطاء المفاهيم المحاسبية حقها، والاعتراف بأن هناك تكاليف بيئية والتزامات لأطراف دائنين قد تنعكس على عائد الاستثمار لهم بل على رأس المال، وفي هذه الحالة ينبغي الاعتراف بالتكاليف البيئية في فترة التقرير السنوي، لا سيما إذا تم استيفاء معايير الاعتراف بها كأصل من الأصول التي ينبغي رسملتها وإطفاؤها في بيان الدخل على مدى الفترة الحالية والفترات المستقبلية المناسبة، وإلا فإنها تقيد في بيان الدخل، علما بأنه ينبغي أخذ المخصصات اللازمة (مخصصات خصوم بيئية) بعين الاعتبار، وينبغي الاعتراف بعرض المعلومات والبيانات المتعلقة بالآثار المادية البيئية والإفصاح عن ذلك في الملاحظات والإيضاحات من خلال معلومات إضافية تعكس على نحو كامل الآثار البيئية المختلفة التي تنشأ عن أنشطة المؤسسة أو المصنع بوضوح.

وبصورة عامة فإن الأصول البيئية أو التكاليف البيئية والتعامل معها يحتاج إلى المزيد من التوضيحات والتعاملات، نتمنى أن يتم تغطيتها لاحقا ومنها على سبيل المثال: رسملة التكاليف البيئية، والاعتراف بالالتزامات البيئية، وقياس الالتزامات البيئية، والسياسة المحاسبية وطرق ومعلومات الإفصاح.

مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي يرفع معايير إدارة الجودة

تعزيز المعايير الجديدة والمنقحة وتحديث منهج إدارة الجودة

نيويورك - أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ثلاثة معايير لإدارة الجودة، تعزز من وجود منهج موثوق واستباقي وقابل للقياس وفعّال لإدارة الجودة، كما تطور من المعايير الحالية.

وفي تصريح لـ»توم سايدنشتاين» رئيس مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي قال: «هذه المعايير ستقود مهنة التدقيق إلى منهج مُحسّن «لإدراة» الجودة بدلاً من «التحكم» في الجودة، وهو ما يفسح المجال أمام تنفيذ عمليات الجودة بأداء متسق، بما في ذلك عمليات التدقيق».

وأضاف «إن هذه المعايير تضع مسؤولية أكبر على كاهل قادة المؤسسات في التطوير المستمر لجودة عملياتم ومعالجة أوجه القصور حال إيجادها، فتطبيق تلك المعايير بكفاءة سيساعد على ضمان أن الالتزام بالجودة هو جوهر استراتيجيات الشركات وعملياتها.»

IAASB International Auditing and Assurance Standards Board

وتشمل مجموعة المعايير ما يلي:

- المعيار الدولي لإدارة الجودة ١ «إدارة الجودة للشركات التي تُجري عمليات التدقيق أو المراجعة للبيانات المالية، أو تقدم تأكيدات أخرى أو ما يتعلق بذلك من خدمات».
- المعيار الدولي لإدارة الجودة ٢ «مراجعات جودة العمليات».
- معيار التدقيق الدولي ٢٢٠ (مُنقّح) «إدارة الجودة عند تدقيق البيانات المالية».

ستصبح المعايير سارية المفعول بداية من ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٢.

وقد أعد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي أيضاً أسس استنتاج وورقة حقائق لدعم تنفيذ المعايير الجديدة، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني للمجلس، وستنشر مواد داعمة إضافية خلال العام الجاري.

المصدر: www.ifac.org

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يصدر إرشادات عن الأدوات المالية الخاصة بالقطاع العام

نيويورك - أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام تعديلات غير إلزامية على معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤١ «الأدوات المالية»، وذلك لتوضيح متطلبات التصنيف والاعتراف والقياس لمجموعة من الأدوات المالية الهامة الخاصة بالقطاع العام.

وتعتبر هذه الإرشادات غير الإلزامية هي آخر إصدار من إصدارت مشروع المجلس عن الأدوات المالية الخاصة بالقطاع العام. ويطبق على أربعة عناصر مالية خاصة بالقطاع العام دون غيره: الذهب النقدي (الذي يحتفظ به باعتباره احتياطي نقدي)، والعملة المتداولة، وحصص العضوية في صندوق النقد الدولي، وحقوق السحب الخاصة.

وترمز الإرشادات على أن عناصر القطاع العام التي تستوفي متطلبات تعريف الأصل المالي أو الالتزام المالي ينبغي أن تُحسب من خلال تطبيق المبادئ الحالية لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، كما توضح الإرشادات المبادئ في حد ذاتها، للمساعدة في تحسين المعلومات المالية التي تُقدم عن الأدوات المالية الخاصة بالقطاع العام.

IPSASB International Public Sector Accounting Standards Board

وقال «إيان كاروثرز» رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في تصريح له أن «نشر إرشادات غير إلزامية إضافية عن معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤١ «الأدوات المالية»، سيُمكّن مُعدي ومستخدمي البيانات المالية للقطاع العام من الحصول على معلومات أكثر صلة وقابلة للمقارنة. وتعرض الأدوات المالية الخاصة بالقطاع العام عرضاً عادلاً».

وأضاف «والآن أكثر من أي وقت مضى، ستساعد المعلومات المالية عالية الجودة في تعزيز اتخاذ القرارات الحكومية حيث ستأخذ المنشآت بالحسبان استخدام تلك العناصر النقدية وإصدارها لمواجهة التحديات التي تفرضها جائحة كورونا التي لم تنتهِ بعد.»

يشار إلى وثيقة أسئلة وأجوبة سيتم نشرها بعد هذا الإصدار، مزيد من المعلومات الأساسية.

المصدر: www.ifac.org

الاتحاد الدولي للمحاسبين يصدر مواد داعمة لمعيار دولي جديد

نيويورك - أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين في وقت سابق تحديثاتٍ على اثنين من إصدارات المواد الداعمة للمعايير الدولية، وقد صدر هذين الإصدارين سابقاً:

- **مهام الإجراءات المتفق عليها: فرصة للنمو والقيمة (إصدار الإجراءات المتفق عليها):** يصف هذا الإصدار مهام الإجراءات المتفق عليها وأسباب ملاءمتها ويحدد المزايا التي يحصل عليها العملاء الرئيسيين من هذه الإجراءات.

  ويتناول أيضاً مهام الإجراءات المتفق عليها فيما يخص المواضيع المالية وغير المالية، ويقدم ست دراسات لحالات قصيرة مع أمثلة على الإجراءات التي يمكن تطبيقها بالإضافة إلى تقريرين لشرح تلك الإجراءات وفقاً للمعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة ٤٤٠٠ (مُنقّح).

- **اختيار الخدمة الملائمة: مقارنة خدمات التدقيق والمراجعة والتجميع والإجراءات المتفق عليها (الكتيب):** يشرح هذا الكتيب ويميز بين مجموعة خدمات التدقيق والمراجعة والتجميع والإجراءات المتفق عليها، وهي الخدمات التي يستطيع الممارسون تقديمها وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة. ويساعد هذا الكتيب العملاء الحاليين والمستقبليين على فهم باقة الخدمات المتاحة، في حال ملاءمتها، بالإضافة إلى مزايا تلك الخدمات.

وحُدّث الإصداران بغرض توضيح المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة ٤٤٠٠ (مُنقّح) «مهام الإجراءات المتفق عليها»، وقد اعتمد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي هذين الإصدارين في وقت سابق من هذا العام وهما ساريان المفعول فيما يخص المهام التي سوف يُتفق على شروطها في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢ أو بعد ذلك.

ويتزايد الطلب على مهام الإجراءات المتفق عليها، حيث تستخدم مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية، مثل الجهات التنظيمة والتمويلية والدائنين، تقارير الإجراءات المتفق عليها وذلك لأسباب متنوعة.

وتعتبر المرونة إحدى أبرز المزايا الرئيسة لمهام الإجراءات المتفق عليها، حيث يمكن تكييف تلك الإجراءات لتلائم ظروفاً مختلفة، علاوة على أنها تركز على العناصر الفردية للمواضيع المالية وغير المالية.

ومن الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التي يتبناها الاتحاد الدولي للمحاسبين هو المساهمة في تقديم معايير دولية عالية الجودة، وتعزيز تلك المعايير وتطويرها وتطبيقها وتنفيذها.

ويوجد الكثير من الإرشادات والمواد الداعمة الإضافية المتاحة في القسم المخصص للبوابة الإلكترونية للاتحاد الدولي للمحاسبين تحت عنوان دعم المعايير الدولية.

المصدر: www.ifac.org

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين

The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)

Member of TAG-Foundation

عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن

يعلن عن خطته التدريبية الرقمية للنصف الاول من العام ٢٠٢١ من خلال البث التفاعلي المباشر

مشارك عليك والثاني خصم ٥٠٪!!

من خلال منحة سعادة الدكتور طلال أبوغزاله

#	اسم الدورة	الساعات	التاريخ	الأيام	الرسوم بالدولار الامريكي
	الدورات المهنية				
١	الدورة التأهيلية لشهادة مزاولة مهنة المحاسبة القانوني في الأردن "JCPA" (منهاج مطبوع)	١٠٥	٢٠٢١/٢/٧	الأحد - الخميس	600$
٢	الدورة التأهيلية لشهادة محاسب دولي عربي قانوني معتمد "IACPA"	١١١	٢٠٢١/٢/١٤	الأحد - الخميس	600$
٣	الدورة التأهيلية لشهادة محاسب إداري دولي عربي معتمد "IACMA"	٩٩	٢٠٢١/٢/٢٨	الأحد - الخميس	600$
٤	الدورة التأهيلية لشهادة خبير معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Expert	٩٠	٢٠٢١/٣/١٤	الأحد - الخميس	600$
٥	الدورة التأهيلية لشهادة خبير معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام "IPSAS Expert"	٦٠	٢٠٢١/٣/٢١	الأحد - الخميس	600$
٦	الدورة التأهيلية لشهادة التمويل الإسلامي "CIMA"	٦٠	٢٠٢١/٤/١١	الأحد - الخميس	600$
	الدورات المتخصصة				
	كانون الثاني - يناير				
٧	أساسيات المالية والمحاسبة للمدراء الغير ماليين	١٥	٢٠٢١/١/٢٨-٢٤	الأحد - الخميس	160$
٨	قانون وتعليمات الضمان الاجتماعي وتطبيقاته من الناحية المحاسبية	١٢	٢٠٢١/١/٢٨-٢٤	الأحد - الخميس	130$
	شباط - فبراير				
٩	التدقيق الداخلي العملي (PIA)	١٥	٢٠٢١/٢/١١-٧	الأحد - الخميس	160$
١٠	ضريبة الدخل والمبيعات وتطبيقاتها من الناحية المحاسبية	١٥	٢٠٢١/٢/١١-٧	الأحد - الخميس	160$
١١	إعداد وعرض القوائم المالية	١٥	٢٠٢١/٢/١٨-١٤	الأحد - الخميس	160$
١٢	اهم التعديلات التي طرأت على المعيار الدولي - IFRS 15	١٢	٢٠٢١/٢/٢٤-٢١	الأحد - الأربعاء	130$
١٣	اساليب احتساب التكاليف و قياس الانحرافات	١٥	٢٠٢١/٣/٤-٢/٢٨	الأحد - الخميس	160$
	آذار - مارس				
١٤	أساسيات المالية والمحاسبة للمدراء الغير ماليين	١٥	٢٠٢١/٣/١١-٧	الأحد - الخميس	160$
١٥	التداول بالأسواق المالية	١٥	٢٠٢١/٣/١١-٧	الأحد - الخميس	160$

١٦	تطبيقات المحاسبة العملية وتأهيل المحاسبين إلى سوق العمل بإستخدام الإكسل	٢٤	١٣-٢٢/٣/٢٠٢١	السبت - الخميس	160$
١٧	التدقيق المبني على المخاطر	١٥	١٤-١٨/٣/٢٠٢١	الأحد - الخميس	160$
١٨	أهم التعديلات على المعيار الدولي IFRS - 9 (الأدوات المالية)	١٥	٢١-٢٥/٣/٢٠٢١	الأحد - الخميس	160$
١٩	ضريبة الدخل والمبيعات وتطبيقاتها من الناحية المحاسبية	١٥	٢٨/٣-١/٤/٢٠٢١	الأحد - الخميس	160$
	نيسان - ابريل				
٢٠	أساسيات المالية والمحاسبة للمدراء الغير ماليين	١٥	٤-٨/٤/٢٠٢١	الأحد - الخميس	160$
٢١	المحاسبة الادارية ودورها في اتخاذ القرارات	١٥	٤-٨/٤/٢٠٢١	الأحد - الخميس	120$
٢٢	اهم التعديلات على المعيار الدولي - IFRS 16	١٢	٤-٧/٤/٢٠٢١	الأحد - الأربعاء	120$
	آيار - مايو				
٢٣	التدقيق الداخلي ومدخل الى الحاكمية المؤسسية	١٥	٢٣-٢٧/٥/٢٠٢١	الأحد - الخميس	160$
٢٤	تدقيق نظم المعلومات IT Audit	١٥	٢٣-٢٧/٥/٢٠٢١	الأحد - الخميس	160$
	حزيران - يونيو				
٢٥	اساسيات التدقيق الداخلي	١٥	٢٠-٢٤/٦/٢٠٢١	الأحد - الخميس	160$
٢٦	المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية IFRS 9 , IFRS 15, IFRS 16, IFRS 21, IAS 1, IAS 37	٢١	٦-١٤/٦/٢٠٢١	الأحد - الخميس	225$
٢٧	تحليل مالي متقدم	١٥	٦-١٠/٦/٢٠٢١	الأحد - الخميس	160$
٢٨	إدارة النقد وإعداد الموازنات التقديرية	١٥	١٣-١٧/٦/٢٠٢١	الأحد - الخميس	160$
٢٩	ضريبة القيمة المضافة لدول الخليج العربي	١٥	١٣-١٧/٦/٢٠٢١	الأحد - الخميس	240$
٣٠	معايير المحاسبة الدولية والتعديلات الحديثة عليها	١٨	١٩-٢٤/٦/٢٠٢١	السبت - الخميس	240$
٣١	أساسيات المالية والمحاسبة للمدراء الغير ماليين	١٥	٢٧/٦-١/٧/٢٠٢١	الأحد - الخميس	160$

مزايا التسجيل في الدورات الرقمية:
- تسجيل ودفع الكتروني مرن.
- محاضرات تفاعلية وسلسة.

ستعقد الدورات من خلال برنامج
Microsoft Teams

التوقيت: من الساعة ٢:٣٠ - ٥:٣٠ مساءً بتوقيت GMT.
ومن الساعة ١٦:٣٠ - ١٩:٣٠ بتوقيت الأردن

- الإجابة عن كامل استفسارات المشاركين من قبل أفضل الخبراء على مستوى الوطن العربي.
- إمكانية متابعة المحاضرات بعد انتهاء الدورة من خلال التسجيلات الذي يوفرها النظام لمدد محدوده.
- شهادة حضور الكترونية.

لمزيد من المعلومات:
هاتف: [٠٠٩٦٢٦٥١٠٠٩٠] - فرعي: ١٢٢٠/١٢٢٥/١٢٢٨ | فاكس: [٠٠٩٦٢٦٥١٠٠٩١]
E-Mail: Training@iascasociety.org | https://www.facebook.com/ASCAsociety

لمزيد من المعلومات

هاتف : 5100900 (6-0962)
فاكس : 5100901 (6-0962)

الموقع الإلكتروني iascasociety.org
ascajordan.org

بريد إلكتروني
asca.jordan@iascasociety.org
salouri@iascasociety.org
www.facebook.com/ASCAsociety

هذه النشرة تصدر عن
المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA 2021)©
يسمح بإعادة النشر شريطة توثيق المصدر